دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة عمان
المصدر:	مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية
الناشر:	جامعة النجاح الوطنية
المؤلف الرئيسي:	السعايدة، خليل جميل
المجلد/العدد:	مج34, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الصفحات:	421 - 456
رقم MD:	1060135
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	مكافحة الجرائم، علم الاجتماع الجنائي، الانحراف الاجتماعي، نظم المعلومات الجغرافية، الأردن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1060135

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة عمان

The Spatial variation of the crime in Amman

خليل السعايدة

Khaleel AI-Saaydah

مديرية تربية قصبة السلط، وزارة التربية والتعليم، السلط، الأردن

Salt Casbah Education Directorate, Ministry of Education, Salt, Jordan

بريد الكتروني: khaleelalabadi76@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2018/7/2)، تاريخ القبول: (2018/9/17)

ملخص

تهدف الدراسة التعرف إلى التوزيع الكمي والنوعي للجرائم في محافظة العاصمة لعام 2015 حسب التقسيمات الأمنية وبيان العوامل المؤثرة في هذا التوزيع، وكذلك تصنيف مديريات الشرطة في المحافظة حسب مؤشرات ارتكاب الجرائم فيها، وبناء قاعدة بيانات جغرافية توضح التباين المكاني في حجم ونوع الجريمة في المحافظة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، واستخدمت معامل مجموع الترتيب Sum of Rank Index في تصنيف مديريات الشرطة في المحافظة حسب مستوى تركز الجريمة فيها، كذلك تم استخدام أسلوب التحليل الكارتوجرافي من خلال توظيف تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في إعداد الخرائط التي تبين التباين المكاني للجريمة بين مناطق المحافظة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومنها: أن هنالك تباين مكاني كمي ونوعي وأضح في توزيع وانتشار الجريمة بين مديريات الشرطة في محافظة العاصمة، كما أن أهم العوامل المؤثرة في التباين والتوزيع المكاني للجريمة في المحافظة هي: الكثافة السكانية، عدد السكان، مساحة المنطقة، البعد عن مركز ووسط المدينة. توصي الدراسة باتخاذ حزمة من الإجراءات الرسمية التي تهدف إلى الحد من معدلات الجريمة المرتفعة خصوصا في مناطق وسط العاصمة، وكذلك التركيز على الأبعاد المكانية والمتغيرات الجغرافية عند وضع الحلول والمقترحات الهادفة إلى الحد من الجريمة في المحافظة ومكافحة أسبابها.

الكلمات الدالة: الجريمة، التباين المكاني للجريمة، معامل مجموع الترتيب.

Abstract

The study aims to identify the quantitative and qualitative distribution of the crimes in the capital Governorate for 2015 according to the security divisions and indicating the factors affecting this distribution, as well as classify the police directorates in the Governorate by the levels of the crime, and construct of a geographical database which shows the spatial variation in the size and the type of the crime in the Governorate. The study used a descriptive research method to achieve its objectives. The Sum of Rank Index was used in the classification of police departments in the governorate by the level of crime concentration; the method of the cartographic analysis was also used through using of the Geographic Information System (GIS) technology in preparing maps which show the spatial variation of the crime between the regions of the governorate. The study reached a set of results that: there is a quantitative and qualitative spatial difference in the distribution and spread of the crime between the police departments in the Capital governorate (Amman), the results also show that the most important factors affecting the spatial variation of the crime in the governorate are: population density, population, the area of the region, and the distance from the center of the city. The study recommended taking a package of formal procedures which aimed to reducing the high crime rates, especially in the central areas of the governorate, as well as focusing on the spatial dimensions and the geographical variables in the developing of the solutions and the proposals that aimed to reduce the crime in the governorate and combat its causes.

Keywords: The Crime**,** The Spatial Variation of the Crime, The Sum of Rank Index.

المقدمة

يســـعى علم الجغرافيا إلى تفســـير التباين المكاني للظواهر من خلال دراســـة العلاقة بين المتغيرات الطبيعية والبشـــرية المؤثرة فيها، وتعتبر الجغرافيا الاجتماعية إحدى فروع الجغرافيا البشـرية التي تقوم على دراسـة النشـاط والسـلوك الاجتماعي للأفراد وتفاعلهم مع عناصـر البيئة المحيطة بهم، وذلك من خلال التركيز على دراسـة الخصـائص الاجتماعية والاقتصـادية والبيئية للمكان والأفراد القانطين فيه، وذلك بهدف الكشـف عن مدى مسـاهمة هذه الخصـائص في التباين المكاني للظاهرة المدروســـة (طوقان، 2012)، ويعد علم الجغرافيا من العلوم القليلة التي تولي

الاهتمام الكبير لدراسة الظاهرة الطبيعية والبشرية في المكان، ويعطي رواد هذا العلم أهمية كبيرة لخصوصية المكان وأثرها المباشر في التباين والتمايز في نمو الظاهرة المدروسة، ومن هذا المنطلق ظهرت الاتجاهات التي تُركز على دراسة التباينات المكانية، وأضحى منهج التباين المكاني من المناهج واسعة الانتشار في الدراسات والأبحاث الجغرافية.

واكبت الجغرافية الاجتماعية التطورات التي ظهرت في علم الإجرام وانطلقت من المفاهيم والأسس النظرية في الدراسات الجغرافية التي تعنى بالجريمة، واعتمدت في أسسها المنهجية على الجغرافيا البشرية التي تعتبر فرع مستقل من فروعها؛ فجغرافية الجريمة تعمل على كشف النمط الإجرامي داخل الحيز المكاني، ومن ثم تحليل العمليات المكانية والغوص في أعماقها لبيان مدى تأثيرها في القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (Herbert, 2001).

والجريمة بكونها ظاهرة بشرية لا يمكن أن تحدث في كل مكان وزمان بنفس الحجم والتكرار، فقد تتركز وتتوطن بشكل كبير في أماكن معينة وتقل في نفس الوقت أو تختفي من أماكن أخرى، وقد تزداد ويترفع حجمها في أوقات أو سنوات معينة وقد تنحدر وتنخفض أعدادها في أوقات أخرى (العمر، 2000). و يُنظر إلى الجريمة على أنها ظاهرة اجتماعية الانتشار لا يكاد يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية مهما تنوعت ظروفها وأحوالها ومهما بلغت من درجات الرقي والتحضر، إلا إن هذه الظاهرة تختلف من مجتمع إلى آخر من حيث حدّتها وتوزيعها وأنواعها وأساليبها، فنجدها في بعض المجتمعات تنتشر لدرجة إنها تشكل طابعاً مميزاً لهذا المجتمع، بينما نجدها في مجتمعاتٍ أخرى ظاهرة نادرة الحدوث ودخيلة وغير مألوفة (الخوالدة، 2005).

بالرغم من تشابهه الجريمة في مناطق شرطة اقليم العاصمة (محافظة العاصمة) بشكل كبير مع باقي محافظات الأردن من حيث الأسباب والدوافع والنتائج، إلا أن هنالك اختلاف وتباين كبيرين في حجم الجريمة وتوزيعاتها المكانية بين مناطق المحافظة عن باقي محافظات المملكة، مما يتطلب الوقوف على حجم هذا التباين والاختلاف في كم ونوع الجريمة في المحافظة وذلك من خلال توظيف المقاييس والأساليب الجغرافية المتوفرة والتي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الهدف المطلوب.

أدبيات الدراسة وإطارها النظري

هنالك مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع التباين المكاني للجريمة بشكلٍ خاص أو التحليل المكاني للجريمة بشكلٍ عام والتي سوف يجري استعراضها في هذا الجانب.

حيث هدفت دراسة (الزيادي، 2015) إلى بيان مستوى التباين المكاني لظاهرة الجريمة في مدينة الناصرية، ومعرفة العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات التأثير المباشر في ذلك التباين، وكذلك الإسهام في معالجة المشكلات الأمنية التي تواجه مجتمع الناصرية من منظور جغرافي، والتنبؤ بالإبعاد المكانية للجريمة، ورسم السياسات المكانية الوقائية والعلاجية. استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي التحليلي لقياس مستوى التباين بين الأحياء السكانية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود ارتباط وثيق بين البطالة والجريمة، وكذلك وجود تباين واضح في مستوى الجريمة بين فصول السنة حيث ترتفع معدلاتها في فصل الصيف وتنخفض في فصل الشتاء. وحاولت دراسة (Syerrina & Nuzlinda, 2015) الكشف عن التوزيع الجغرافي والأنماط الزمنية لحالات جرائم العنف في شبه جزيرة ماليزيا باستخدام أدوات وتقنيات التحليل المكاني. استخدمت الدراسة المقاطعة district كوحدة للتحليل واعتمدت على الإحصاءات الرسمية عن جرائم العنف في دولة ماليزيا للفترة بين عامي (2000-2009). وتبين من نتائج التحليل أن أغلب جرائم العنف ظهرت في الولايات المتقدمة والمتطورة مثل Selangor & Johor.

واجرى (Engjellushe & Myzafer, 2013) دراسة هدفت إلى تحديد التوزيع الجغرافي والمكاني للجريمة في دولة البانيا، وكذلك الأشكال الجديدة للجرائم في مدنها وذلك استنادا للإحصاءات الرسمية عن الفترة بين عامي (2000-2012). اعتمدت الدراسة المنهج الكارتوجرافي والبيانات والإحصاءات الرسمية لتحقيق أهدافها. توصلت الدراسة إلى وجود بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالشباب نحو الجريمة ومنها: انخفاض المستوى التعليمي، العيش في المناطق النائية، تدني مستوى المعيشة، عدم ملائمة الأوضاع الاقتصادية، البطالة، والرغبة في الغنى دون بذل الجهد. وحاولت دراسة (Saffet, *et al*. 2013) تحديد نمط التوزيع المكاني للجرائم المرتكبة ضد الممتلكات والعقارات في 81 محافظة تركية بين عامي (1997-2009)، اعتمدت الدراسة نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وتقنيات التحليل المكاني لتحليل البيانات المكانية لمعدلات الجريمة ضد الممتلكات في منطقة الدراسة بهدف إظهار التباين المكاني والنمط التوزيعي للجرائم فيها. أظهرت نتائج الدراسة أن توزيع الأنشطة الجرمية في منطقة الدراسة لم يكن توزيعاً عشوائياً، كما توصلت الدراسة إلى تركز الجرائم ضد الممتلكات والعقارات في غرب وجنوب غرب الجمهورية التركية.

وركزت دراسة (طوقان، 2012) على تحديد مناطق تركز الجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها، وبيان مجموعة الجرائم الأكثر انتشارا فيها، والتعرف على أسباب وأدوات الجريمة في المدينة ومخيماتها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحقيق أهدافها، معتمدة عدة أدوات لجمع البيانات وتحليلها ومنها: الإستبانة، الملاحظة الشخصية، المقابلة الشخصية، الخرائط، ونظم المعلومات الجغرافية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومنها: أن (30%) من الجرائم المبلغ عنها في المدينة ومخيماتها حدثت في فصل الصيف. وهدفت دراسة (الحربي، 2012) التعرف إلى حجم الجريمة في منطقة القصيم، وبيان التوزيع المكاني للجريمة في منطقة الدراسة، وتحديد الأنماط المختلفة للجريمة فيها، وكذلك الكشف عن الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بنوع الجريمة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها، واستخدمت الاستمارة لجمع البيانات المنقوصة من عينة الدراسة. وكان من أبرز نتائج الدراسة تركز الجريمة في فئة الشباب العاطلين عن العمل، يليهم الجناة الذي ارتبط ارتكابهم للجريمة بتأثير جماعة الأصدقاء ورفقاء السوء.

وذهبت دراسة (شفقة، 2012) إلى بيان التوزيع المكاني للجريمة في محافظات غزة،

وإظهار طبيعة العلاقة بين النمو السكاني وجرائم القتل، والكشف عن أنواع الجرائم الأكثر انتشاراً في المحافظة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الكارتوجرافي في تحقيق أهدافها. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود علاقة طردية بين جرائم القتل وحجم المحافظات من حيث المساحة وعدد السكان والكثافة السكانية. وهدفت دراسة (Hooghe, *et al*. 2011) التعرف إلى أثر ارتفاع كل من معدلات البطالة وعدم المساواة في مستويات الدخل على معدلات الجريمة في المجتمع البلجيكي خلال الفترة (2001-2006)، وكذلك التعرف إلى نمط التوزّع المكاني للجريمة في دولة بلجيكيا خلال فترة الدراسة. اعتمدت الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وكذلك استخدمت الدراسة تقنيات التحليل المكاني لتحقيق أهدافها. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ومنها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير ارتفاع معدلات البطالة وكل من معدلات جرائم الفقر وجرائم العنف بين صفوف المجتمع البلجيكي، بينما كان هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لارتفاع معدلات عدم المساواة في الدخل في متغير معدلات جرائم الفقر، ولكن لم يكن هنالك أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير عدم المساواة في مستويات الدخل في متغير معدلات جرائم العنف، كذلك وجدت الدراسة أن هنالك تركز لجرائم العنف في المناطق الحضرية بينما توزعت جرائم الفقر بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في الدولة.

بينما هدفت دراسة (الدويكات والفيصل، 2010) إلى تحديد نمط التوزيع المكاني لجرائم السرقة في أحياء مدينة حائل والعوامل المؤثرة فيها، ومدى ارتباط نمط التوزيع بالقلب الحيوي للمدينة، وهل هنالك نقاط ساخنة تتكدس فيها جرائم السرقة في المدينة. استخدمت الدراسة المنهج الكارتوجرافي ونظم المعلومات الجغرافية في تحقيق أهدافها. أظهرت نتائج الدراسة أن نمط توزيع جنايات السرقة في سنوات الدراسة كان نمطاً متجمعاً، وأن الجناة يسكنون في الأحياء القريبة من الوسط التجاري للمدينة، كما أن هنالك علاقة ارتباط قوي بين مكان سكن الجاني وموقع ارتكاب الجريمة. وحاول (الفيصل، 2008) تحليل التباين المكاني لجرائم السرقة في مدينة حائل من حيث الحجم والنوع والتوزيع على أحياء المدينة، وكذلك تحديد العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في هذا التوزيع، والتعرف على خصائص مرتكبي جريمة السرقة والعلاقة بين مكان سكن الجاني ومكان حدوث الجريمة. استخدمت الدراسة الأسلوب الكارتوجرافي ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) والمنهج الإحصائي لتحقيق أهدافها. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين سكن الجاني ومكان ارتكاب الجريمة حيث أن (56%) من حالات السرقة تقع ضمن الحي الذي يسكنه الجاني، كما أظهرت نتائج الدراسة أن نمط توزيع جرائم السرقة خلال فترة الدراسة كان نمطاً متجمعاً أو متكتلاً في الأحياء القريبة من القلب التجاري للمدينة.

فيما جاءت دراسة (Haifeng Zhang & Michael P. Peterson, 2007) بهدف تحليل الأنماط المكانية لأربعة أنواع من الجريمة وهي: (الاعتداء الجسدي، السرقة، سرقة السيارات، والسطو على المنازل) وعلاقتها بخصائص الأحياء في مدينة أوماها بولاية نبراسكا. استخدمت الدراسة أسلوب الإحصاء الكمي المتمثل بنموذج الانحدار المتعدد، وكذلك أدوات التحليل المكاني من خلال تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تحقيق أهدافها. توصلت

الدراسة إلى أن استخدام مقياس الكثافة الجرمية بناء على الكثافة المكانية لحدوث الجريمة مؤشر أفضل لحساب معدلات الجريمة في الأحياء الحضرية من معدلات الجريمة التي تحسب على أساس الوحدات السكانية. واجرى (بدوي، 2003) دراسة لإستكشاف الارتباط بين الجريمة والبيئة في مدينة الرياض، والتوزيع المكاني للجرائم ومرتكبيها فيها، والوقوف على المؤثرات البيئية الطبيعية والبشرية الكامنة خلف هذا التوزيع. اعتمدت الدراسة المنهج المكتبي والإحصاء الوصفي في تحقيق أهدافها. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين التفاوت في معدلات وأعداد الجرائم وبعض المتغيرات مثل مستوى الدخل والمستوى التعليمي، كما أن هنالك ارتباط موجب بين الزيادة السكانية ومعدلات الجريمة، وكذلك علاقة وثيقة بين الجريمة وأنماط استخدام الأرض والمتغيرات البيئية للمدينة.

وحاول (بن محيا، 2003) من خلال دراسته على مدينة الرياض التعرف إلى طبيعة العلاقة بين معدل الجريمة وبعض المتغيرات الجغرافية في المدينة مثل: النمو السكاني والكثافة السكانية والبعد عن مركز المدينة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تحقيق أهدافها. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين النمو السكاني والكثافة السكانية ومعدل الجريمة، في حين كانت العلاقة بين معدل الجريمة والبعد عن مركز المدينة علاقة عكسية فكلما ابتعدنا عن مركز المدينة كلما قل معدل الجريمة والعكس صحيح. وجاءت دراسة (Mostafa Ahmadi, 2003) لوضع منهجية للتحليل المكاني للجريمة في مدينة طهران، وتحديد أفضل المواقع لإنشاء محطات جديدة للشرطة للحد من الجريمة في المدينة، وكذلك تحليل العوامل الأكثر فعالية من أجل منع الجريمة والحماية منها. استخدمت الدراسة نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تحديد النقاط الساخنة (Hot Spots) والمواقع المناسبة لإقامة محطات الشرطة للحد من الجريمة في المدينة. وحاولت دراسة (المهيرات،1999) التعرف إلى حجم وأنواع الجرائم التي وقعت في الأردن وأنماطها المكانية خلال الفترة (1985-1996). اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي الكمي والكارتوجرافي لتحقيق أهدافها. توصلت الدراسة إلى تركز حوالي (65%) من الجرائم المرتكبة في المملكة خلال فترة الدراسة في ثلاث محافظات وهي: العاصمة والزرقاء وإربد، وشكل العاطلون عن العمل نسبة عالية من مرتكبي الجرائم يليهم أصحاب المهن الحرة، وكذلك ارتفاع نسبة حدوث الجرائم بين فئات التعليم المتدني.

وبعد استعراض الدراسات السابقة وجد الباحث أن هذه الدراسة تعد الأولى محلياً التي تتناول التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة بشكلٍ خاص وفي الأردن بشكلٍ عام، وهي من الدراسات النادرة محليا وعربيا التي تتناول الجريمة من وجهة نظر جغرافية بعكس الدراسات العديدة التي تركز على الأبعاد والأسباب الاجتماعية والاقتصادية للجريمة دون التطرق إلى التباينات في التوزيعات المكانية للجريمة والعوامل المؤثرة في هذا التوزيع.

التباين المكاني للجريمة

بدأت الدراسات الأكاديمية التي تناولت التباين المكاني للجريمة منذ القرن التاسع عشر، فقد قَسَّم العالم البولندي (بارتينكي) Bartnicki دراسات التباين المكاني للجريمة إلى ثلاثة مراحل

رئيسية وهي (العمر، 2000) (طوقان، 2012):

مرحلة دراسات القرن التاسع عشر والتي امتدت بين عامي (1829-1880): وركزت هذه الدراسات على الخرائط التوضيحية للتباينات المكانية لتكرار حدوث الجريمة، معتمدة على الإحصاءات الجنائية المتوافرة في تلك الفترة خصوصا في فرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى، كما شهدت هذه الفترة العديد من الدراسات التي حاولت إظهار التباينات الإقليمية في الجريمة من حيث الزمان والمكان، وقد أطلق على هذه الدراسات المبكرة مسمى المدرسة الجغرافية؛ بسبب اهتمامها بالتباين المكاني والذي يعد بعداً رئيسياً في علم الجغرافيا، كما أن هذه الدراسات عمدت إلى تفسير الاختلافات الكمية في معدلات الجريمة من خلال الخصائص الجغرافية المكانية والزمانية (طوقان، 2012). ونرى أن دراسات هذه المرحلة من مراحل تطور جغرافية الجريمة عملت على إبراز التباينات الإقليمية والمكانية في معدلات تكرار الجريمة على مستوى الدولة أو الإقليم دون أن تتطرق إلى التباينات المكانية لمعدلات الجريمة بين أحياء المدينة الواحدة، وكذلك أولت هذه المرحلة أهمية كبيرة للعوامل الجغرافية الطبيعية وخصوصا العوامل المناخية في تفسير التباين المكاني الزماني والنوعي في معدلات ارتكاب الجريمة.

مرحلة سيادة منهج مدرسة شيكاغو والثورة الكمية في البحث الجغرافي: ويقسم الباحثين هذه الفترة إلى مرحلتين، ترتبط المرحلة الأولى منها بدراسات ونماذج البيئة البشرية Human Ecology، بينما تبدأ المرحلة الثانية منذ العقد الخامس من القرن العشرين والتي اقترنت بظهور التقنيات التحليلية التي ساعدت على تحليل العلاقات البيئية المعقدة، باستخدام البرمجيات الإحصائية المتوفرة في الحاسب الآلي، وكذلك توفر الإحصاءات الجنائية على مستويات تشمل الوحدات الصغيرة داخل المدن، مما يساعد في رسم خرائط التباين المكاني داخل المدينة الواحدة، وهذا بدوره يُمكن الباحث من تفسير أسباب هذا التباين من خلال الربط بين المتغيرات المدروسة وخصائص المكان الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية المميزة للمكان وحتى الحي داخل المدينة الواحدة، ويوفر أدوات تحليلية تُساعد في الربط بين العوامل الداخلية والخارجية للجريمة وتحديد حجم مساهمة كل منها في تفسير الميل نحو السلوك ألانحرافي والإجرامي.

وقد تطورت النظرة المكانية الإيكولوجية للجريمة على يد العالمين الأمريكيين (شو ومكاي) Shaw & Mckay في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، فقد قام الباحثان بدراسة مشهورة عام 1942 على مدينة شيكاغو تم فيها رسم خرائط نقطية توضح مواقع بيوت الجانحين الأحداث في المدينة، وقد استخدمت الطرق الكارتوجرافية لإظهار التباين المكاني للجريمة، وتوصلت الدراسة إلى نموذج مكاني يتمثل في نمط عام ومنتظم للجريمة، بحيث يرى هذا النموذج أن معدلات الجريمة تقل كلما ابتعدنا عن مركز المدينة، وقد بنيت نتائج هذه الدراسة على عدد من المتغيرات ومنها: مستوى الفقر، وطبيعة السكن، والهجرة والانتقال، وعدد المواليد من السكان المهاجرين أو الغرباء عن المدينة (Herbert, 1982).

كذلك جرت العديد من الدراسات الايكولوجية للجريمة في أنحاء مختلفة من العالم عملت

على إبراز التباين المكاني لمعدلات الجريمة تبعا للخصائص البيئية للمكان محل الجريمة، فقد قام (بيرت) Burt عام 1925برسم خرائط تبين مناطق جنوح الأحداث في مدينة لندن في وقت مبكر من العقد الثاني من القرن العشرين، وأظهرت الخرائط المرسومة التباين المكاني لجرائم الأحداث من خلال تركز الجرائم في المناطق المجاورة لمنطقة الأعمال المركزية (CBD)، وانخفاض معدلاتها في الضواحي. وفي دراسة (جونز) Jones عام 1934و دراسة (كاستل وجاتيس) Castle & Gittus عام 1957 لمدينة ليفربول ظهر أن هنالك تجمعات Clusters تعاني من آثار اجتماعية منها تركز الجريمة في المناطق الداخلية من المدينة والتي تحتوي عدد كبير من السكان المهاجرين وتعاني من الازدحامات بشكل عام، كما توصل كل من (واليز ومالفنت) Wallis & Maliphant عام 1967 إلى نتائج مماثلة عند دراسة مدينة لندن، ولكن ما يؤخذ على دراستهما أنهما اعتمدا على عينة صغيرة في تحقيق أهداف دراستيهما (Herbert, 1982).

بذلك نجد أنه في هذه المرحلة من دراسات التباين المكاني للجريمة انتقلت اهتمامات الجغرافيين من دراسات التباين المكاني للجريمة على المستوى الإقليمي أو على المستوى الوطني إلى دراسة التباين المكاني على مستوى المدينة الواحدة وعلى مستوى الأحياء المكونة لهذه المدينة، وهذا هو نفس المستوى المكاني الذي تقوم عليه هذه الدراسة والتي تهدف إلى إظهار مستويات التباين المكاني في معدلات الجريمة وأنواعها بين مناطق محافظة العاصمة بتقسيماتها الأمنية المعروفة.

مرحلة ظهور علم بيئة الإجرام: بدأت هذه المرحلة منذ العقد السابع من القرن الماضي واقترنت بظهور علم بيئة الإجرام Criminology Environmental والذي يركز على دراسة البعد الرابع للجريمة (مكان ووقت حدوث الجريمة)، وفي عام 1972 خصصت الجمعية الجغرافية الأمريكية أحد نشاطاتها لدراسة جغرافية الجريمة، وقدم خلال عامي 1971 و1972 أربعة عشر بحثاً في موضوع جغرافية الجريمة، معلناً عن ظهور فرع جديد يقع تحت جناح الجغرافيا الاجتماعية، وقد ظهرت في تلك الفترة كتابات لما يزيد عن خمسين باحثاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا ونيوزلندا واستراليا، وصدرت العديد من الكتب ذات العلاقة بموضوع جغرافية الجريمة (العمر، 2000).

مشكلة الدراسة

يظهر التباين المكاني للجريمة عالمياً بين المجتمعات والمناطق المختلفة، وقد يحدث التباين حتى داخل المجتمع الواحد، ويرتبط هذا التباين بمنظومة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية السائدة في الدولة أو الإقليم، وقد أصبح للدراسات التي تعنى بالتنظيم المكاني للجريمة أهمية خاصة مع تزايد حجم الجرائم على الصعيدين المحلي والدولي، وأضحى البعد المكاني متغيراً أساسيا كونه ذي دلالة على مواقع توطن الجريمة ومن ثم إمكانية انتشارها نحو مواقع ومناطق أخرى (الخوالدة، 2005).

تظهر صور التباين المكاني بشكل واضح في محافظة العاصمة، ويتمثل هذا التباين في عدة جوانب منها: التركز السكاني، والنمو السكاني، والكثافة السكانية، وتوزيع الخدمات والأنشطة

الاقتصـادية والاجتماعية، وقد سـاهم هذا التباين في خلق الفوارق الاقتصـادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، وعمل على ظهور الأحياء الفقيرة والإحياء الغنية في المحافظة، وهذا يجعل من دراسـة المكان ومعطيات المكان ضـرورة ملحة في ضـوء تعقد الحياة ومظاهرها خصـوصـاً في المناطق الحضـرية والتي يلعب فيها التباين المكاني دور كبير في انتشـار المشـاكل والأمراض الاجتماعية، ومنها ظاهرة الجريمة بأعدادها وأشكالها وصورها المختلفة.

لذا فإن مشـكلة الدراسـة تتمثل في التباين المكاني في كمّ ونوع الجرائم المرتكبة في المحافظة، فقد أشارت بيانات التقرير الإحصائي الجنائي الصادرة عن مديرية الأمن العام إلى أن عدد الجرائم المرتكبة في محافظة العاصـمة خلال العام (2015) قد بلغت نحو (10895) شكلت ما نسـبته (45%) من الجرائم المرتكبة في المملكة للعام المذكور، وقد ظهر التباين المكاني في توزيع الجريمة جليا في محافظة العاصـمة تبعاً للتقسـيمات الأمنية السـائدة فيها، حيث بلغ اعلى تركز للجرائم في مناطق شـرطة وسـط عمان وبنسـبة (38%) من حجم الجرائم في المحافظة، فيما ظهرت ادنى نسبة لتركز الجريمة في المحافظة ضمن مناطق شرطة شمال عمان ووصلت إلى نحو (20%) من حجم الجرائم المرتكبة لعام 2015، وقد رافق التباين المكاني الكمي في أعداد الجرائم تبايناً نوعياً في توزيع الجرائم على مستوى التقسيمات الأمنية السائدة في المحافظة.

اسئلة الدراسة

تمثلت اسئلة الدراسة فيما يلي:

1. كيف تتوزع الجرائم كمياً ونوعياً في محافظة العاصمة لعام 2015؟
2. ما الأسـباب الكامنة خلف التباين في التوزيع المكاني النوعي والكمي للجرائم في محافظة العاصمة ؟

أهداف الدّراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

1. التعرف إلى طبيعة التوزيع الكمي والنوعي للجرائم في محافظة العاصمة لعام 2015.
2. بيان أسـباب التباين في التوزيع المكاني النوعي والكمي للجرائم بين مناطق التقسـيمات الأمنية لمحافظة العاصمة.
3. تصنيف مناطق محافظة العاصمة حسب مؤشرات ارتكاب الجرائم فيها.
4. بناء قاعدة بيانات جغرافية توضـح التباين المكاني في حجم ونوع الجريمة في محافظة العاصمة.

أهميّة الدراسة

تنبع أهمية الدراسـة من أهمية موضـوع الجريمة ومدى خطورة انتشـارها بين مختلف فئات

وأطياف المجتمع بشكل عام ومجتمع محافظة العاصمة بشكل خاص مما ينعكس سلبا على مسيرة التنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده المحافظة منذ عقود منصرمة. كما أنّ هذه الدراسة تكتسب أهمية خاصة كونها الأولى من نوعها محلياً التي تتناول مشكلة التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة من ناحية جغرافية، وتعمل على إبراز دور العوامل المكانية والجغرافية في إفراز الظاهرة الإجرامية ونموها وانتشارها فيها وذلك باستخدام أساليب تحليل كمية وكارتوغرافية في آن واحد.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها على المنهج والأساليب البحثية التالية:

المنهج الوصفي: ويعبر هذا المنهج عن الظاهرة المراد دراستها تعبيراً كمياً ويصف الجوانب المختلفة لها، حيث يقوم الباحث بتوظيف الأساليب البحثية المتنوعة التي يوفرها هذا المنهج لدراسة الظاهرة والتعرف إلى خصائصها وجوانبها المختلفة، ويعد هذا المنهج من أفضل المناهج المتاحة لدراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة ومنها ظاهرة الجريمة، وقد تم توظيف هذا المنهج في الدراسة بشكل كبير واستخدمت الدراسة عدد من الأساليب التحليلية التي تقع ضمن هذا المنهج مثل أساليب الإحصاء الوصفي وتحليل النسب والمؤشرات.

الأسلوب الإحصائي: تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي كالمتوسطات والنسب في احتساب قيم مجموعة من المؤشرات التي تُظهر التباين في التوزيع المكاني والنوعي للجريمة حسب التقسيمات الأمنية لمنطقة الدراسة والتي استخدمت في تصنيف مناطق محافظة العاصمة حسب تركز الجريمة ومدى انتشارها فيها. وبعد احتساب قيم المؤشرات ورتب المناطق حسب كل مؤشر جرى استخدام واحد من الأساليب الإحصائية التي يعتمدها الجغرافيون في تصنيف المناطق الفرعية ضمن منطقة الدراسة حسب مستوى التباين في الظاهرة الجغرافية المدروسة سواء كانت ظاهرة طبيعية أو بشرية، وهذا الأسلوب الإحصائي هو معامل مقياس مجموع الترتيب Sum of Rank Index والذي تم الاعتماد عليه بشكل كبير في تصنيف المناطق الفرعية في منطقة الدراسة (محافظة العاصمة) حسب التقسيمات الأمنية لبيان الفئة التي تقع ضمنها هذه المنطقة في تصنيفات فئات مستوى الجريمة المعتمد في هذه الدراسة وذلك للخروج بخارطة التوزيع والتباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة لعام 2015.

اسلوب التحليل الكارتوجرافي: حيث تم استخدام هذا الأسلوب التطبيقي في رسم الخرائط وتوزيع الجرائم عليها وبيان التوزيع المكاني والتباين المكاني للجريمة في منطقة الدراسة وذلك بالاعتماد على تقنية برنامج نظم المعلومات الجغرافية Arc GIS وما يتوفر فيها من تقنيات للتحليل المكاني تم استخدامها في بيان تركز وانتشار وتوزع الجريمة الكمي والنوعي حسب التقسيمات الأمنية في المحافظة.

مصادر البيانات

تم الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالإطار النظري للدراسة من مصادرها المكتبية

والمتمثلة في الكتب والمراجع والدوريات العربية، الكتب والمراجع والدوريات الإنجليزية، الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، والتقارير والإحصاءات الرسمية. أما فيما يتعلق بالبيانات المنشورة وغير المنشورة المتعلقة بأعداد الجرائم في منطقة الدراسة وتوزيعها الزماني والمكاني، وكذلك التقسيمات الأمنية لمنطقة الدراسة، فقد تم الحصول عليها من قسم الإحصاء الجنائي في إدارة المعلومات الجنائية، ومديرية شرطة إقليم العاصمة.

منطقة الدراسة

تضم منطقة الدراسة جميع مناطق محافظة العاصمة الواقعة ضمن الاختصاص الأمني لشرطة إقليم العاصمة، والذي يضم أربع مديريات شرطة وهي: مديرية شرطة وسط عمان، ومديرية شرطة شمال عمان، ومديرية شرطة جنوب عمان، ومديرية شرطة شرق عمان، وبحسب التقسيمات الإدارية للمحافظة فإن منطقة الدراسة تضم (7) ألوية وهي: لواء قصبة عمان، ولواء ماركا، ولواء الجامعة، ولواء القويسمة، ولواء وادي السير، ولواء سحاب، ولواء ناعور. وبناءً على التقسيمات الإدارية الحديثة لأمانة عمان الكبرى فإن منطقة الدراسة ـ محافظة العاصمة / شرطة إقليم العاصمة- تضم (20) منطقة تابعة إدارياً لأمانة عمان الكبرى، ولوائين وهما: لواء سحاب ولواء ناعور (شكل رقم1).

محددات الدراسة

الحدود المكانية للدراسة: تتناول الدراسة التباين المكاني للجريمة في مناطق محافظة العاصمة الواقعة ضمن الاختصاص الأمني لشرطة إقليم العاصمة، والذي يضم أربع مديريات شرطة وهي: مديرية شرطة وسط عمان، ومديرية شرطة شمال عمان، ومديرية شرطة جنوب عمان، ومديرية شرطة شرق عمان.

الحدود الزمانية للدراسة: تتناول الدراسة التباين المكاني للجريمة في محافظة عمان لعام 2015، وقد تم اختيار هذا العام كونه العام الذي جرى فيه التعداد السكاني للسكان والمساكن في الأردن، وبذلك تكون البيانات المتعلقة بأعداد السكان وتوزيعهم المكاني ضمن مناطق المحافظة أكثر دقة، وتخدم بشكل أفضل أهداف هذه الدراسة.

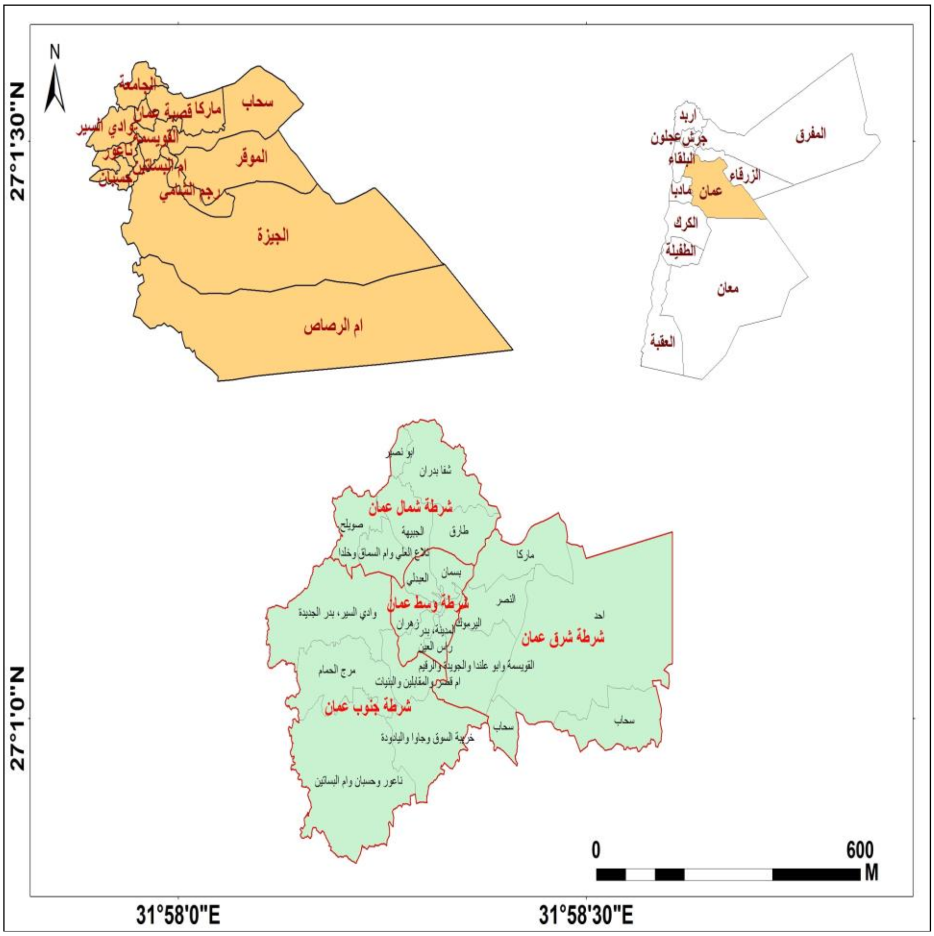

شكل (1): منطقة الدراسة (محافظة العاصمة).

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على خرائط أمانة عمان ودائرة الإحصاءات العامة 2015.

التحليل والمناقشة

تقسم محافظة العاصمة (إقليم شرطة العاصمة) حسب التقسيمات الأمنية في المحافظة إلى أربع مديريات شرطة تختص كل منها في مجال مكاني محدد يمثل رقعة جغرافية ومساحية معينة تعد جزء من المحافظة، وتعد دراســة الجرائم على مســتوى هذه التقســيمات الأمنية مدخل مهم لتحديد مســتوى التباين المكاني في حجم الجرائم بين هذه المديريات، وتحديد المديريات التي تتركز فيها الجريمة بشكل كبير، و تصـنيفها حسب حجم ومستوى خطورة الجريمة فيها. وسيتم

تحقيق ذلك من خلال تطبيق مجموعة من المؤشرات التي تُساهم في الاستدلال على حجم التباين المكاني للجريمة بين تلك المديريات، ومن ثم استخدام معامل مقياس مجموع الترتيب Sum of Rank Index لتصنيف هذه المديريات حسب حجم ومستوى الجريمة فيها، ومن المؤشرات التي يمكن تطبيقها لإظهار حجم التباين المكاني والنوعي في الجرائم ومستوى خطورتها ما يلي:

مؤشر عدد الجرائم

يمكن من خلال هذا المؤشر تحديد حجم التباين في العدد المطلق للجرائم بين مديريات الشرطة في محافظة العاصمة لعام 2015، وبيان نسبة الجريمة في كل مديرية من مجموع الجرائم في المحافظة، وكذلك ترتيب هذه المديريات وفق عدد الجرائم المرتكبة فيها. ويتبين من خلال الجدول رقم (1) أن مديرية شرطة وسط عمان تتصدر ترتيب مديريات الشرطة في المحافظة من حيث العدد المطلق للجرائم، ثم جاءت بعد ذلك مديريات شرطة جنوب وشرق وشمال عمان على التوالي من حيث العدد المطلق للجرائم الواقعة في المحافظة لعام 2015.

جدول (1): عدد الجرائم في محافظة العاصمة حسب مديريات الشرطة لعام 2015.

المديرية	عدد الجرائم	النسبة	الترتيب
شرطة وسط عمان	4144	%38	1
شرطة جنوب عمان	2418	%22	2
شرطة شرق عمان	2193	%20	3
شرطة شمال عمان	2140	%20	4
المجموع	**10895**	**%100**	-

المصدر: عمل الباحث عن بيانات ادارة المعلومات الجنائية 2015.

ويلاحظ أن هنالك تباين في العدد المطلق للجرائم بين مديريات الشرطة في المحافظة، حيث يتضح أن الكثافة الجرمية تتركز في وسط المحافظة وقلبها وهي المناطق التي تمثل لواء قصبة عمان أو الجزء الأكبر من مدينة عمان، وذلك يدل على إن أعداد الجرائم يزداد بالاقتراب من وسط المدينة ويبدأ بالانخفاض بالابتعاد عنه، وهذا يتطابق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات التي أجريت على المدن الأمريكية بشكل خاص والمدن الأوروبية والعالمية بشكل عام (الشكل 2).

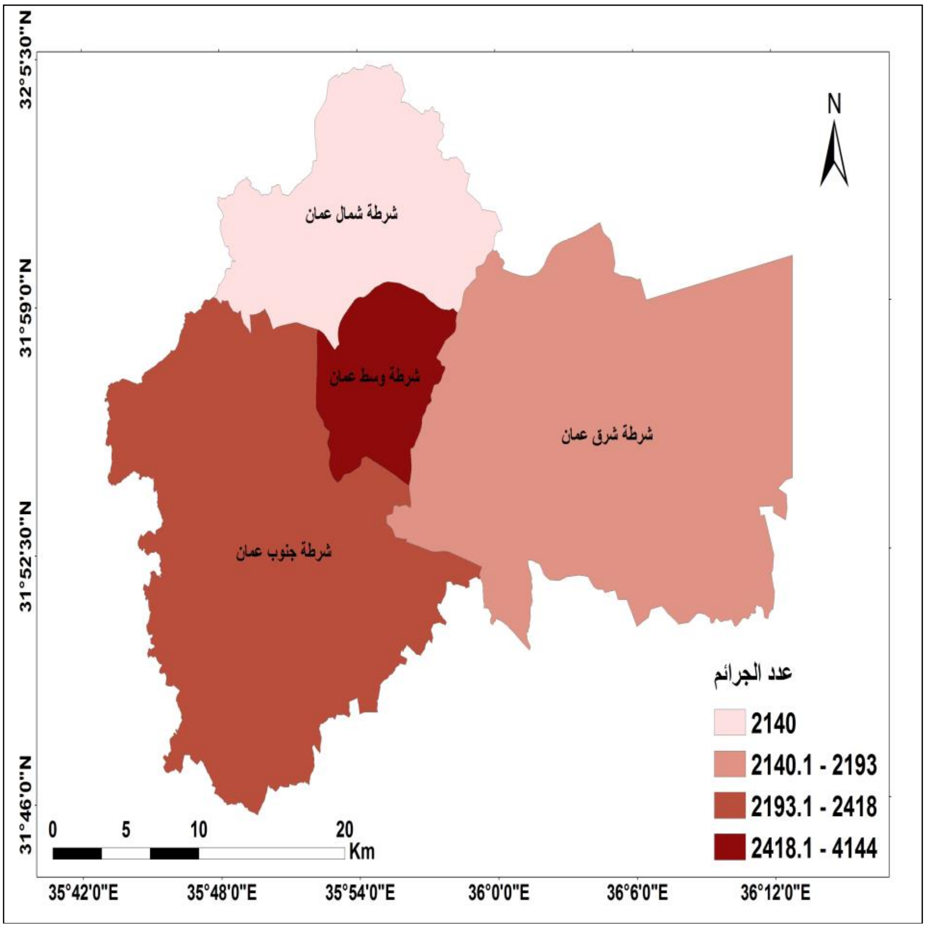

شكل (2): التباين المكاني في مؤشر عدد الجرائم المطلق بين مديريات الشرطة لعام 2015.

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات ادارة المعلومات الجنائية 2015.

مؤشر عدد الجرائم لكل 10000 نسمة من السكان

يبين هذا المؤشر العلاقة بين عدد السكان وحجم الجريمة في المكان، حيث تُنسب الجريمة إلى العدد المطلق للسكان القانطين في مكان ما، ويتم احتسابه من خلال قسمة عدد الجرائم في المديرية على عدد السكان فيها، ونلاحظ إن ترتيب مديريات الشرطة يتغير عندما تُنسب الجريمة إلى عدد السكان في المكان أو ضمن رقعة جغرافية معينة، بحيث يعطي هذا المؤشر صورة أكثر وضوحاً عن تركز الكثافة الجرمية في مناطق المحافظة.

ونجد أن مديرية شرطة وسط عمان تتصدر المديريات في الترتيب العام حسب نتائج هذا المؤشر، وذلك بسبب ارتفاع العدد المطلق للجريمة والسكان فيها، ويتبين من خلال نتائج المؤشر أن عدد السكان لم يكن سببا مباشراً في التباين المكاني للجريمة حسب مديريات الشرطة، ومثال ذلك أن عدد السكان ضمن اختصاص مديرية شرطة شرق عمان يقل عن عدد السكان ضمن اختصاص مديرية شرطة شمال عمان، إلا أن العدد المطلق للجرائم في مديرية شرطة شرق عمان يفوق عدد الجرائم في مديرية شرطة شمال عمان (الجدول رقم2) (الشكل رقم3).

جدول (2): عدد الجرائم في محافظة العاصمة / 10000نسمة حسب مديريات الشرطة 2015.

المديرية	عدد الجرائم	عدد السكان	قيمة المؤشر	الترتيب
شرطة وسط عمان	4144	1229936	34	1
شرطة جنوب عمان	2418	782916	31	2
شرطة شرق عمان	2193	873126	25	3
شرطة شمال عمان	2140	919174	23	4
المجموع	**10895**	**3805152**	**29**	**-**

المصدر: عمل الباحث عن بيانات إدارة المعلومات الجنائية ودائرة الإحصاءات العامة 2015.

ويظهر أن هناك تباين وأضح في قيمة مؤشر الجريمة منسوبا إلى عدد السكان حسب مديريات الشرطة في المحافظة، كما إن قيمة المؤشر في مديريتي شرطة وسط وجنوب عمان ترتفع عن قيمة المعدل العام للجريمة لكل 10000 نسمة من السكان في المحافظة، بينما جاءت قيمة المؤشر في مديريتي شرطة شمال وشرق عمان أقل من المعدل العام، وهذا يعزى إلى تركز النسبة الأكبر من الجرائم في مديرية شرطة وسط عمان والذي يرافقه تركز سكاني عالي ضمن مناطق اختصاص هذه المديرية، بعكس مديرية شرطة جنوب عمان والتي يقل فيها عدد السكان عن عددهم في مديريتي شرطة شرق وشمال عمان بالرغم من ارتفاع قيمة المؤشر فيها عن قيمته في تلك المديريات، كما إن مناطق مديريتي شرطة وسط وجنوب عمان تعد مناطق جذب والتقاء وبالتالي يكون عدد الزائرين لها كبير بالمقارنة مع المديريات الأخرى.

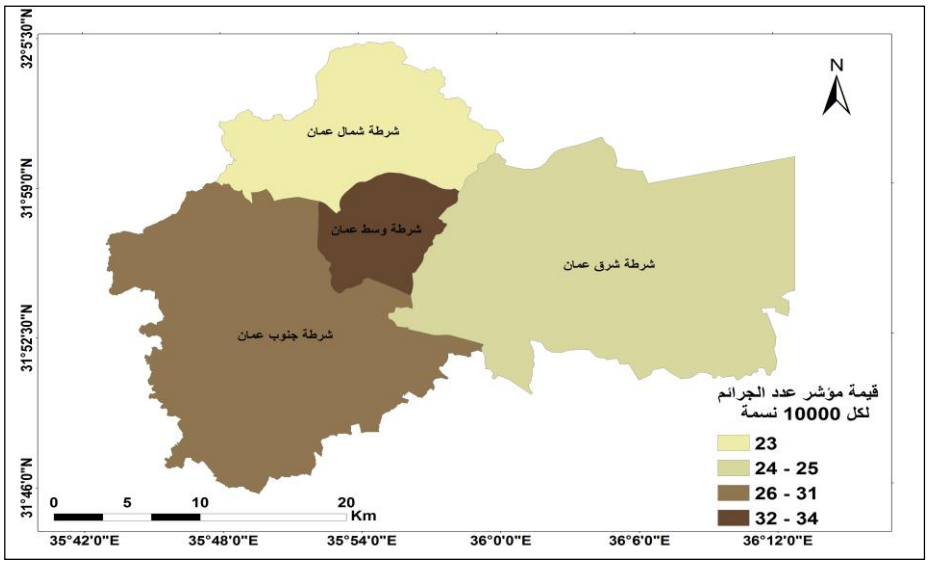

شكل (3): التباين المكاني في مؤشر عدد الجرائم لكل 10000 نسمة حسب مديريات الشرطة 2015.

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات ادارة المعلومات الجنائية 2015.

مؤشر الجريمة بالنسبة لمساحة منطقة اختصاص المديرية

يقيس هذا المؤشر معدل الجريمة منسوبا إلى مساحة مكان ما، حيث يتم قسمة عدد الجرائم الكلي في كل مديرية من مديريات الشرطة في المحافظة على مساحة منطقة اختصاص المديرية فينتج مؤشر يبين معدل الجريمة /1كم^2، ويتعلق هذا المؤشر بشكل كبير بالكثافة السكانية في المكان.

جدول (3): مؤشر عدد الجرائم /1 كم^2 حسب مديريات الشرطة في المحافظة لعام 2015.

المديرية	عدد الجرائم	الكثافة السكانية	المساحة كم^2	عدد الجرائم/كم^2	الترتيب
شرطة وسط عمان	4144	19523	63	66	1
شرطة شمال عمان	2140	6169	149	14	2
شرطة جنوب عمان	2418	2263	346	7	3
شرطة شرق عمان	2193	2238	390	6	4
محافظة العاصمة	10895	-	947	12	-

المصدر: عمل الباحث عن بيانات إدارة المعلومات الجنائية وأمانة عمان الكبرى 2015.

وقد بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر في مديرية شرطة وسط عمان، حيث وصلت إلى نحو (66) جريمة / كم^2، وتعتبر هذه القيمة متطرفة عن باقي قيم المؤشر في المديريات الأخرى وعلى مستوى المحافظة ككل، ويعود السبب في ارتفاع القيمة وتطرفها إلى عامل الكثافة السكانية المرتفعة في هذه المنطقة والتي تمثل منطقة وسط مدينة عمان، والتي تصل إلى حوالي (19523) نسمة لكل كم^2، ومن ناحية أخرى نجد أن هنالك علاقة طردية بين عدد الجرائم والكثافة السكانية في المديرية فكلما ارتفعت الكثافة السكانية صاحبها في المقابل ارتفاع في عدد الجرائم، وهذا يؤكد ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية، كما يلاحظ أن هنالك علاقة ارتباطية بين قيمة المؤشر والكثافة السكانية في المكان، فكلما ارتفعت الكثافة السكانية في المكان كلما زاد ترتيب هذا المكان من حيث تركز الجريمة ، وبالتالي فإن ترتيب المديرية من خلال هذا المؤشر يرتبط بالكثافة السكانية فيها، فالمديرية ذات الكثافة السكانية الأعلى تتخذ ترتيب أعلى، بالرغم من إن عدد الجرائم فيها أقل، حيث نجد أن مديرية شرطة شمال عمان جاءت في الترتيب الثاني قبل مديريتي جنوب وشرق عمان بالرغم من انخفاض عدد الجرائم فيها عن باقي المديريات.

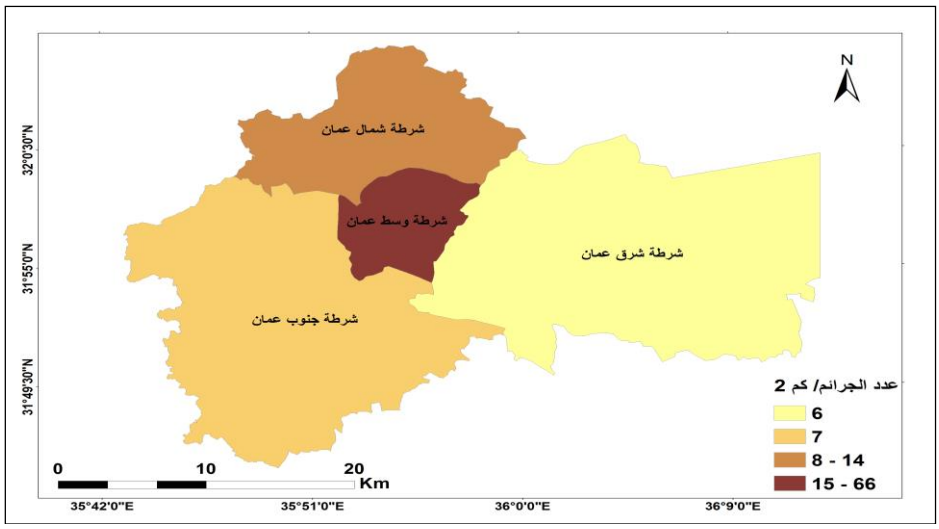

شكل (4): التباين المكاني في مؤشر عدد الجرائم /1كم2 في المحافظة لعام 2015 حسب مديريات الشرطة.

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات ادارة المعلومات الجنائية 2015.

وبالتالي نخلص إلى أن معدل الكثافة السكانية يعتبر من العوامل ذات التأثير المباشر في التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة، كما أنه يلعب دور مهم في تصنيف مديريات الشرطة حسب تركز الجريمة فيها كما يتبين من الشكل رقم (4).

مؤشر معدل النمو السنوي للجريمة بين عامي (2010-2015) في محافظة عمان

يتم من خلال هذا المؤشر ترتيب مديريات الشرطة حسب معدل نمو الجريمة فيها، حيث يحسب هذا المعدل لكل سنتين، ثم يتم أخذ معدل عام لجميع السنوات ولكل مديرية على حدى. ويلاحظ أن مديرية شرطة شمال عمان احتلت الترتيب الأول من حيث قيمة هذا المؤشر، حيث بلغت قيمة المؤشر نحو (0,06%) و هذا يدل على أن الجريمة في الأماكن الواقعة ضمن اختصاص هذه المديرية تتخذ منحنى الزيادة والنمو خلال الفترة المذكورة، حيث أنها المديرية الوحيدة التي كان معدل النمو فيها بالقيمة الموجبة، بعكس المديريات الأخرى والتي كانت قيمة المؤشر فيها سالبة مما يدلل على أن منحنى الجريمة في هذه المناطق يتجه نحو الانخفاض خلال تلك الفترة، كما نلاحظ أن هنالك تباين في معدل نمو الجرائم بين المديريات الأربعة انعكس على الترتيب النهائي لهذه المديريات حسب قيمة هذا المؤشر كما يوضح ذلك الجدول رقم (4) والشكل رقم (5).

جدول (4): معدل النمو السنوي للجريمة حسب مديريات الشرطة في المحافظة لعام 2015.

المديرية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	معدل النمو%	الترتيب
شمال عمان	2294	3074	3444	3290	2498	2140	0,06	1
جنوب عمان	2752	3544	3519	3445	2860	2418	1,2-	2
وسط عمان	4671	5527	5692	5245	4906	4144	1,7-	3
شرق عمان	2181	2788	2560	2693	2624	2193	2,1-	4
محافظة العاصمة	11853	14933	15215	14673	12888	10895	0,06-	-

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات ادارة المعلومات الجنائية 2015.

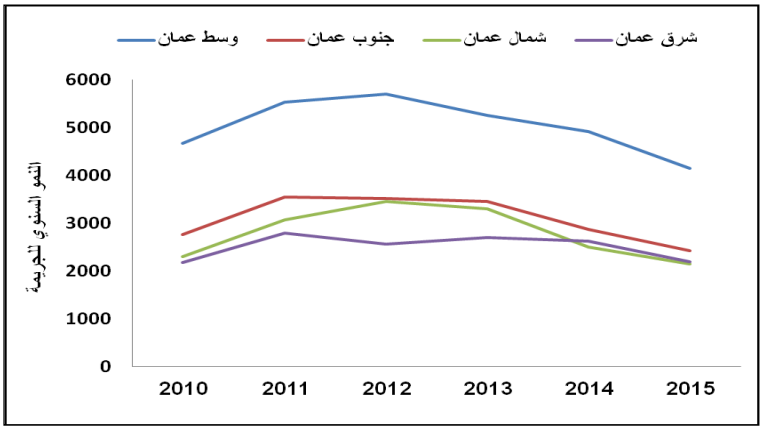

شكل (5): النمو السنوي للجرائم في محافظة عمان 2010- 2015 حسب مديريات الشرطة.

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات ادارة المعلومات الجنائية 2015.

ويمكن القول أن مناطق شـــمال عمان مناطق تتميز بالتنمية والتحديث، وهذه المناطق ذات الحداثة والتنمية العالية تتميز بنمو معدلات الجرائم فيها كما جاء في العديد من الدراسات السابقة. وبذلك يمكن من خلال قيم هذا المؤشـــر أن نخلص إلى وجود علاقة طردية بين نمو وتراجع الجريمة ومســـتوى التنمية والتحديث الســـائدة في المكان، فكلما زاد مســـتوى التنمية والحداثة أصبحت المنطقة جاذبة لبعض الأنواع من الجرائم وخصوصا الجرائم الواقعة على الأموال وذلك بســـبب توفر الفرص الملائمة للمجرمين والتي تمكنهم من ارتكاب جرائمهم بســـهولة أكثر من المناطق الأخرى.

مؤشر الجرائم حسب معيار الجسامة

ويمكن من خلال هذا المؤشـر ترتيب مديريات الشـرطة في المحافظة حسـب مدى خطورة الجرائم فيها، ويتم تحديد مستوى الخطورة من خلال نسبة الجرائم الجنائية المرتكبة في المديرية من مجموع الجرائم الكلية المرتكبة في المديرية لعام 2015.

جدول (5): توزيع الجرائم إلى جنايات وجنح حســـب مديريات الشـــرطة في المحافظة لعام 2015.

المديرية	عدد الجرائم	الجرائم الجنائية	النسبة	الجرائم الجنحوية	النسبة	الترتيب
شرق عمان	2193	740	%34	1453	%66	1
جنوب عمان	2418	742	%31	1676	%69	2
وسط عمان	4144	1206	%29	2938	%71	3
شمال عمان	2140	485	%23	1655	%77	4
محافظة العاصمة	10895	3173	%29	7722	%71	-

المصدر: عمل الباحث عن بيانات إدارة المعلومات الجنائية 2015.

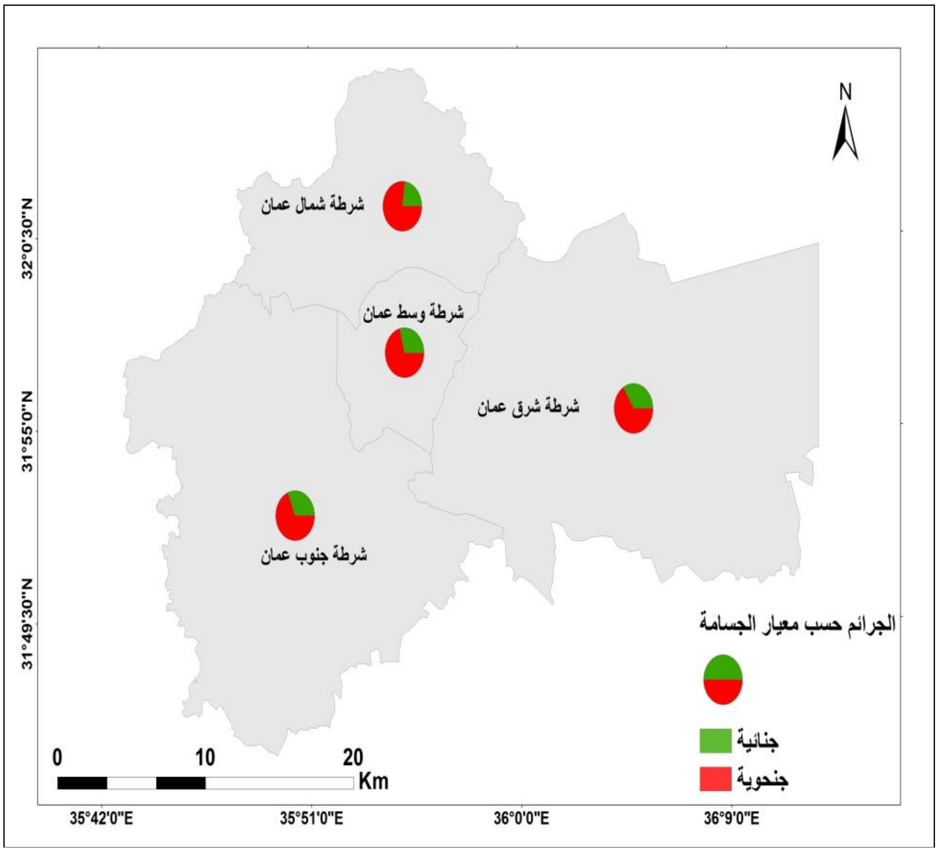

شكل (6): التوزيع النسبي للجرائم الجنائية والجنحوية لعام 2015 حسب مديريات الشرطة.

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على بيانات ادارة المعلومات الجنائية 2015 .

ونجد إن قيمة مؤشر معيار الجسامة ترتفع بشكل ملحوظ في مديرية شرطة شرق عمان عن باقي المديريات، مما يدلل على أن هذه المنطقة تتميز بارتفاع مستوى الخطورة الجرمية فيها، كما إن قيمة المؤشر ترتفع في مديريات (شرق وجنوب) عمان عن قيمة المؤشر على مستوى محافظة عمان، بينما تتساوى القيمة في مديرية شرطة وسط عمان مع قيمة المؤشر في المحافظة، وتنخفض قيمة المؤشر بشكل واضح في مديرية شرطة شمال عمان عنها في المحافظة، مما يعني وجود تباين مكاني في قيمة المؤ شر على مستوى مديريات الشرطة الأربعة ينعكس على التباين في مستويات الخطورة الجرمية في مناطق المحافظة (الجدول 5) (الشكل 6).

مؤشر الجرائم الواقعة على الإنسان

تشـمل الجرائم الواقعة على الإنسـان مجموعة من الجرائم وهي: جرائم الشـروع بالقتل، وجرائم القتل العمد والقتل القصـد، وجرائم الضـرب المفضـي للموت، وجرائم القتل الخطأ، وجرائم الإيذاء البليغ ويتم من خلال هذا المؤشـر ترتيب مديريات الشـرطة الأربعة في المحافظة من خلال تحديد نسـبة الجرائم الواقعة على الإنسـان في المديرية إلى عدد جرائم هذا النوع المرتكبة في المحافظة، ويلاحظ أن هنالك تباين وأضـح في نسـب توزيع الجرائم الواقعة على الإنسان بين المديريات الأربعة، انعكس على الترتيب النهائي لهذه المديريات حسب هذا المؤشر كما يتبين من الجدول رقم (6).

جدول (6): الجرائم الواقعة على الإنسان حسب مديريات الشرطة لعام 2015.

المديرية	عدد الجرائم	النسبة المئوية	الترتيب
وسط عمان	253	%46	1
شرق عمان	147	%27	2
جنوب عمان	98	%18	3
شمال عمان	51	%0,09	4
المجموع	**549**	**%100**	-

المصدر: عمل الباحث عن بيانات إدارة المعلومات الجنائية 2015.

وقد كانت جرائم الإيذاء البليغ أكثر أنواع الجرائم الواقعة على الإنسـان ارتكاباً في جميع المديريات، حيث وقع في مديرية وسـط عمان (174) جريمة إيذاء بليغ وبنسـبة (69%) من مجموع الجرائم الواقعة على الإنسان في المديرية، بينما كان عدد جرائم الإيذاء البليغ في مديرية شرطة شمال عمان (22) جريمة وبنسبة (43%) من مجموع الجرائم الواقعة على الإنسان في المديرية، فيما وقعت (94) جريمة إيذاء بليغ في مديرية شرطة شرق عمان وبنسبة (64%) من مجموع الجرائم الواقعة على الإنسـان، أما في مديرية شـرطة جنوب عمان فقد وقعت (55) جريمة إيذاء بليغ وبنسـبة (56%) من مجموع الجرائم الواقعة على الإنسـان في المديرية (إدارة المعلومات الجنائية، بيانات غير منشورة، 2015).

مؤشر الجرائم المخلّة بالثقة العامة

تنقسـم الجرائم المخلة بالثقة العامة إلى نوعين وهما: جرائم تزيف النقد، وجرائم التزوير الجنائي، ويمكن من خلال هذا المؤشر ترتيب مديريات الشرطة حسب نسبة الجرائم المخلة بالثقة العامة في كل مديرية من مجموع جرائم هذا النوع المرتكبة في المحافظة، ويتبين من بيانات الجدول (7) أن هنالك تباين مكاني في توزيع الجرائم المخلة بالثقة العامة بين المديريات الأربعة، انعكس على الترتيب النهائي لهذه المديريات حسب هذا المؤشر.

جدول (7): الجرائم المخلة بالثقة العامة حسب مديريات الشرطة لعام 2015.

المديرية	عدد الجرائم	النسبة المئوية	الترتيب
وسط عمان	66	%56	1
شمال عمان	23	%19	2
شرق عمان	16	%14	3
جنوب عمان	13	%11	4
المجموع	**118**	**%100**	-

المصدر: عمل الباحث عن بيانات إدارة المعلومات الجنائية 2015.

وقد بلغت نسبة جرائم التزوير الجنائي في المحافظة نحو (75%) من مجموع الجرائم المخلة بالثقة العامة وبواقع (89) جريمة، توزعت بشكل متباين على المديريات الأربعة وبواقع (50) جريمة في مناطق مديرية شرطة وسط عمان، و (14) جريمة في مناطق مديرية شرطة شمال عمان، و(12) جريمة في مناطق مديرية شرطة شرق عمان، و(13) جريمة في مناطق مديرية شرطة جنوب عمان، أما بالنسبة لجرائم تزيف النقد فقد تركزت في مديرية شرطة وسط عمان وبلغت (16) جريمة، فيما وقعت (9) جرائم ضمن مناطق شرطة شمال عمان، و(4) جرائم في مناطق مديرية شرطة شرق عمان، وقد خلت مديرية شرطة جنوب عمان من أي جريمة من جرائم تزييف النقد (إدارة المعلومات الجنائية، بيانات غير منشورة، 2015).

مؤشر الجرائم الواقعة على الأموال

تعتبر الجرائم الواقعة على الأموال أكثر أنواع الجرائم ارتكاباً في محافظة عمان بشكل عام وفي مديريات الشرطة الأربعة بشكلٍ خاص، ويتم ترتيب المديريات الأربعة حسب هذا المؤشر من خلال تحديد نسبة الجرائم المرتكبة في كل مديرية من المديريات لهذا النوع بالنسبة لعدد الجرائم الكلي في المحافظة لنفس النوع من الجرائم، ويظهر أن هنالك تباين مكاني في نسب توزيع الجرائم الواقعة على الأموال بين المديريات الأربعة كما يتبين من الجدول رقم (8).

جدول (8): التوزيع الجغرافي للجرائم الواقعة على الأموال حسب مديريات الشرطة لعام 2015.

المديرية	عدد الجرائم	النسبة المئوية	الترتيب
وسط عمان	2756	%35	1
جنوب عمان	1747	%23	2
شمال عمان	1660	%22	3
شرق عمان	1547	%20	4
المجموع	**7710**	**%100**	-

المصدر: عمل الباحث عن بيانات إدارة المعلومات الجنائية 2015.

وقد أكدت العديد من الدراسات أن جرائم الأموال ترتكب في الغالب في المناطق الفقيرة، أو

يرتحل الأفراد من مناطق فقيرة لارتكابها في مناطق غنية، ويمكن القول إن منطقة وسط عمان ومنطقة شمال عمان ومنطقة جنوب عمان تعتبر من المناطق الجاذبة لارتكاب هذا النوع من الجرائم، حيث تتوفر الفرصة المناسبة للمجرمين لارتكاب جرائمهم، وتتمثل هذه الفرص في توافر فرص الالتقاء المستمر في هذه المناطق بين الجاني والضحية وكذلك توافر المحلات التجارية الكبيرة، بالإضافة إلى غياب السكان في مناطق كثيرة عن مساكنهم نتيجة ظروف العمل مما يمكن المجرمين من تنفيذ جرائمهم بسهولة. وفي المقابل نجد أن مديرية شرطة شرق عمان جاءت في الترتيب الأخير بالرغم من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتدني مستوى الدخول في المناطق التابعة لها بالمقارنة مع مناطق شمال ووسط عمان، وهذا يمكن أن يعزز من الرأي الذي لا يربط بين الفقر والجريمة، ولكن يرى إن الفقر عنصر محفز لارتكاب الجريمة.

مؤشر الجرائم الواقعة على الإدارة العامة

يتبين من الجدول رقم (9) أن مديرية شرطة وسط عمان تحتل الترتيب الأول في هذا المؤشر وبنسبة متطرفة عن باقي المديريات وصلت إلى (49%) من حجم الجرائم الواقعة على الإدارة العامة في المحافظة لعام 2015، ويمكن إن يعزى التباين في حجم هذا النوع من الجرائم إلى التباين في توزيع وأعداد مؤسسات القطاع العام، وخصوصا المؤسسات الخدمية، والتي يغلب تركزها في مناطق وسط وشمال العاصمة عمان.

جدول (9): التوزيع الجغرافي للجرائم الواقعة على الإدارة العامة حسب مديريات الشرطة 2015.

المديرية	عدد الجرائم	النسبة المئوية	الترتيب
وسط عمان	508	%49	1
جنوب عمان	221	%21	2
شمال عمان	180	%17	3
شرق عمان	126	%13	4
المجموع	**1035**	**%100**	-

المصدر: عمل الباحث عن بيانات إدارة المعلومات الجنائية 2015.

وتتركز الجرائم الواقعة على الإدارة العامة في المحافظة في جريمة المقاومة والاعتداء على الموظفين، وتتوزع بواقع (456) جريمة مقاومة واعتداء في مديرية شرطة وسط عمان من أصل (508) جرائم واقعة على الإدارة العامة في هذه المديرية، ونحو (190) جريمة مقاومة واعتداء ضمن مديرية شرطة جنوب عمان من أصل (221) جريمة واقعة على الإدارة العامة في هذه المديرية، و حوالي (158) جريمة مقاومة واعتداء في مديرية شرطة شمال عمان من أصل (180) جريمة واقعة على الإدارة العامة في هذه المديرية، ونحو (106) جريمة مقاومة واعتداء في مديرية شرطة شرق عمان من أصل (126) جريمة واقعة على الإدارة العامة في هذه المديرية (إدارة المعلومات الجنائية، بيانات غير منشورة،2015).

مؤشر الجرائم التي تشكل خطر على السلامة العامة

تشمل الجرائم التي تشكل خطر على السلامة العامة نوعين من الجرائم وهما: إطلاق

العيارات النارية وجرائم الاتفاق الجنائي، وقد حافظت مديرية شـرطة وسـط عمان على ترتيبها الأول بين مديريات الشرطة الأربعة في هذا النوع من الجرائم، إلا أن مديرية شرطة شرق عمان تقدمت إلى الترتيب الثاني، واحتلت مديرية شــرطة جنوب عمان الترتيب الثالث، فيما جاءت مديرية شـرطة شـمال عمان في الترتيب الأخير، ويمكن القول إن طبيعة مناطق شـمال عمان والتي تتميز بنوع من الحداثة والتنمية، وكذلك اختلاف الخصـائص الاقتصـادية والاجتماعية لسـاكنيها عن باقي المناطق سـاهم في انخفاض نسـبة هذا النوع من الجرائم فيها، بينما نجد أن طبيعة مناطق وسط عمان وشرق عمان وخصائص ساكنيها الاقتصادية والاجتماعية تعتبر بيئة جاذبة لهذا النوع من الجرائم ولذلك تظهر نسبتها مرتفعة فيها كما يتبين من الجدول رقم(10).

جدول (10): التوزيع الجغرافي لجرائم الخطر على السلامة العامة حسب مديريات الشرطة.

المديرية	عدد الجرائم	النسبة المئوية	الترتيب
وسط عمان	312	%39	1
شرق عمان	212	%27	2
جنوب عمان	195	%24	3
شمال عمان	83	%10	4
المجموع	**802**	**%100**	**-**

المصدر: عمل الباحث عن بيانات إدارة المعلومات الجنائية 2015.

وتتركز الجرائم التي تشـكل خطر على السـلامة العامة في إطلاق العيارات النارية، حيث وصـل عدد هذا النوع من الجرائم إلى حوالي (786) جريمة وبنسـبة (98%) من الجرائم التي تشـكل خطر على السـلامة العامة في المحافظة، وقد تباينت جرائم إطلاق العيارات النارية من حيث الانتشـار المكاني في المديريات الأربعة، فقد تركز الجزء الأكبر منها في مديرية شـرطة وسـط عمان و بلغ نحو (306) جريمة وبنسـبة (39%) من حجم جرائم إطلاق العيارات النارية في المحافظة، فيما بلغت نسـبتها في مديرية شـرطة شـرق عمان نحو (27%) وبواقع (212) جريمة، بينما وصلت نسبتها إلى حوالي (24%) في مديرية شرطة جنوب عمان وبواقع (192) جريمة، وقد جاءت نسـبتها متدنية جداً في مديرية شـرطة شـمال عمان ولم تتجاوز (10%) من حجم هذا النوع من الجرائم في المحافظة وبواقع (76) جريمة (إدارة المعلومات الجنائية، بيانات غير منشورة، 2015).

مؤشر الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة

يُمثل هذا المؤشـر مجموعة من الجرائم المخلة بالآداب والأخلاق العامة وهي: جرائم الاغتصـاب والخطف وهتك العرض والبغاء والزنا والإجهاض، ونلاحظ أن نسـبة هذا النوع من الجرائم ترتفع في مديرية شرطة وسط عمان بشكل كبير عن باقي المديريات، بينما ينخفض حجم التباين المكاني بين مديريات شمال وشرق وجنوب عمان بشكل كبير في هذا النوع من الجرائم، ولكن نجد أن مديرية شـمال عمان تقدمت إلى الترتيب الثالث بحسـب هذا المؤشـر، ويعزى ذلك

إلى خصائص وطبيعة سكان هذه المناطق، وارتفاع نسبة الوافدين أسوة بمناطق وسط عمان.

جدول (11): التوزيع المكاني للجرائم الأخلاق والآداب العامة حسب مديريات الشرطة لعام 2015.

المديرية	عدد الجرائم	النسبة المئوية	الترتيب
وسط عمان	214	%37	1
شرق عمان	123	%21,24	2
شمال عمان	122	%21,07	3
جنوب عمان	120	%20,70	4
المجموع	**579**	**%100**	-

المصدر: عمل الباحث عن بيانات إدارة المعلومات الجنائية 2015.

وتعتبر جريمة هتك العرض أكثر جرائم هذا النوع انتشـــاراً بين المديريات الأربعة، حيث توزعت بواقع (124) جريمة في وســط عمان، و(85) جريمة في شــرق عمان، و(84) جريمة في جنوب عمان، و(47) جريمة في شـمال عمان، فيما تركزت جرائم البغاء في مديرية شـرطة شمال عمان حيث بلغت نحو (39) جريمة وبنسبة (64%) من جرائم البغاء الواقعة في المحافظة (إدارة المعلومات الجنائية، بيانات غير منشورة،2015).

مؤشر الجرائم الأخرى

يشمل هذا المؤشر كل من جرائم الانتحار والمقامرة ومخالفة قانون الآثار، ويتبين أن نسبة هذا النوع من الجرائم في مديرية شرطة وسط عمان ترتفع عن باقي المديريات بشكل واضح، حيث بلغت (34%) من مجموع الجرائم الأخرى في المحافظة، بينما ينخفض حجم التباين المكاني بين مديريات شمال وشرق وجنوب عمان بشكل كبير في هذا النوع من الجرائم كما يتبين من الجدول (12).

جدول (12): التوزيع المكاني للجرائم الأخرى حسب مديريات الشرطة في المحافظة لعام 2015.

المديرية	عدد الجرائم	النسبة المئوية	الترتيب
وسط عمان	35	%34,31	1
جنوب عمان	24	%23,52	2
شرق عمان	22	%21,57	3
شمال عمان	21	%20,60	4
المجموع	**102**	**%100**	-

المصدر: عمل الباحث عن بيانات إدارة المعلومات الجنائية 2015.

وقد توزعت جرائم الانتحار بشــكل متباين في المحافظة، حيث وقعت (17) جريمة انتحار ضمن مديرية وسط عمان، و (16) جريمة ضمن شرطة شمال عمان، و(9) جرائم ضمن جنوب عمان، (6) جرائم ضمن شرق عمان، ونلاحظ أن جرائم الانتحار كنسبة إلى حجم الجرائم بشكل عام في مديرية شـرطة شـمال عمان تعد مرتفعة بالمقارنة مع المديريات الأخرى ويعزى ارتفاع هذا النوع من الجرائم في ضـــمن مناطق هذه المديرية في الغالب إلى أســباب مكانية بحتة تتعلق بطبيعة المكان وخصـــائص الســكان المحليين والمقيمين، فيما كانت جرائم مخالفة قانون الآثار الأعلى ضــمن مناطق مديرية شــرق عمان وبواقع (17) جريمة، تليها شــرطة وســط عمان ثم جنوب عمان ثم شـمال عمان وبواقع (15) و (14) (5) جرائم على الترتيب، أما جرائم المقامرة فقد انحصــرت ضـــمن مديرية شــرطة وســط عمان وبواقع (3) جرائم فقط (إدارة المعلومات الجنائية، بيانات غير منشورة، 2015).

معامل مقياس مجموع الترتيب Sum of Rank Index

يظهر الجدول رقم (13) الترتيب والتصـــنيف النهائي لمديريات الشـــرطة في محافظة العاصمة حسب نسب تركز الجريمة فيها، وذلك بناءً على نتائج مجموعة من المؤشرات السابقة التي تم اســتخدامها، حيث تم إعطاء رتبة لكل مديرية امتدت بين (1-4)، ومن ثم جرى جمع هذه الرتب لتحديد الترتيب والتصنيف النهائي لهذه المديريات وفق مقياس تم اعتماده لتحديد مستويات الجريمة في مديريات شرطة المحافظة.

جدول (13): مقياس مجموع الترتيب لمديريات الشرطة في محافظة العاصمة لعام 2015.

المديرية / المؤشر	شرطة وسط عمان	شرطة جنوب عمان	شرطة شرق عمان	شرطة شمال عمان
م. عدد الجرائم	1	2	3	4
م. جريمة/10000نسمة	1	2	3	4
م. جريمة /كم2	1	3	4	2
م. معدل نمو الجرائم	3	2	4	1
م. معيار الجسامة	3	2	1	4
م. الجرائم الواقعة على الإنسان	1	3	2	4
م. الجرائم المخلة بالثقة العامة	1	4	3	2
م. الجرائم الواقعة على الأموال	1	2	4	3
م. الجرائم الواقعة على الإدارة العامة	1	2	4	3
م. جرائم الخطر على السلامة العامة	1	3	2	4
م. جرائم الأخلاق والآداب العامة	1	4	2	3
م. الجرائم الأخرى	1	2	3	4
مجموع الرتب لكل مديرية	16	31	35	38
الترتيب النهائي للمديريات	**الأول**	**الثاني**	**الثالث**	**الرابع**

المصدر: عمل الباحث.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (13) يظهر أن مديرية شرطة وسط عمان احتلت الترتيب الأول بين المديريات من حيث المجموع النهائي لقيم المؤشرات، فيما جاءت مديرية شرطة جنوب عمان في الترتيب الثاني، و مديرية شرطة شرق عمان ثالثا، وأخيرا مديرية شرطة شمال عمان، فيما بلغ مجموع الرتب للمحافظة نحو (120) رتبة، وقد بلغ متوسط الرتب لجميع المديريات (30) رتبة. وقد صُنفت مديريات الشرطة في محافظة العاصمة حسب مستويات الجريمة فيها وذلك وفق المقياس التالي والذي يعتمد في التصنيف على متوسط الرتب لجميع المديريات والمبين في الجدول رقم (14).

جدول (14): مقياس تحديد مستويات الجريمة في محافظة العاصمة.

فئة مجموع الرتب للمؤشرات	مستوى الجريمة
أقل أو يساوي 30	مرتفع
(31-60)	متوسط
61 فأكثر	متدني

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على الصالح والسرياني، 2000 والخوالدة، 2005.

وبناءً على ذلك صُنفت مديريات الشرطة في محافظة العاصمة إلى الفئات التالية:

الفئة الأولى: وهي الفئة ذات مستوى الجريمة المرتفع، وجاءت مديرية شرطة وسط عمان ضمن هذه الفئة وبمجموع رتبي يساوي (16) رتبة، وقد تميزت المناطق الخاضعة لمديرية شرطة وسط عمان بارتفاع عدد السكان والكثافة السكانية، وكذلك ارتفاع نسبة السكان غير الأردنيين (المهاجرين) مما يبين دور هذه العوامل في خلق التباين المكاني الكمي والنوعي للجريمة بين مناطق المحافظة.

الفئة الثانية: وهي الفئة ذات مستوى الجريمة المتوسط، وجاءت كل من مديرية شرطة جنوب وشمال وشرق عمان ضمن هذه الفئة، وبمجموع رتب (31) رتبة لمديرية شرطة جنوب عمان، و(35) رتبة لمديرية شرطة شرق عمان، و(38) رتبة لمديرية شرطة شمال عمان.

الفئة الثالثة: وهي الفئة ذات المستوى المتدني للجريمة، وقد خلت هذه الفئة من أي مديرية من المديريات.

وبهذا نخلص إلى القول إلى أن هنالك تباين مكاني في تصنيف مديريات الشرطة حسب مستويات الجريمة فيها، حيث تقع مديرية شرطة وسط عمان في الفئة ذات مستوى الجريمة المرتفع، بينما تتركز باقي المديريات في الفئة ذات مستوى الجريمة المتوسط، كما يلاحظ أن مجموع الرتب في مديرية شرطة وسط عمان قد جاء أقل من متوسط مجموع الرتب في المحافظة، وهذا مؤشر إلى تركز الجريمة بشكل كبير في وسط المحافظة (جدول رقم 13) (الأشكال 7 و 8).

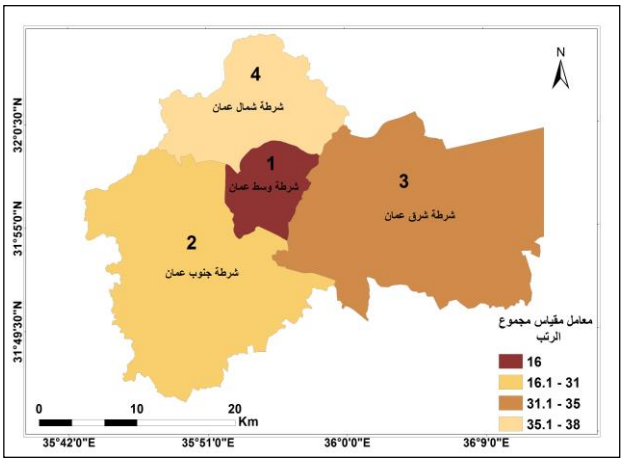

شكل (7): التباين المكاني لمعامل مقياس مجموع الترتيب في محافظة العاصمة حسب مديريات الشرطة.

المصدر: عمل الباحث.

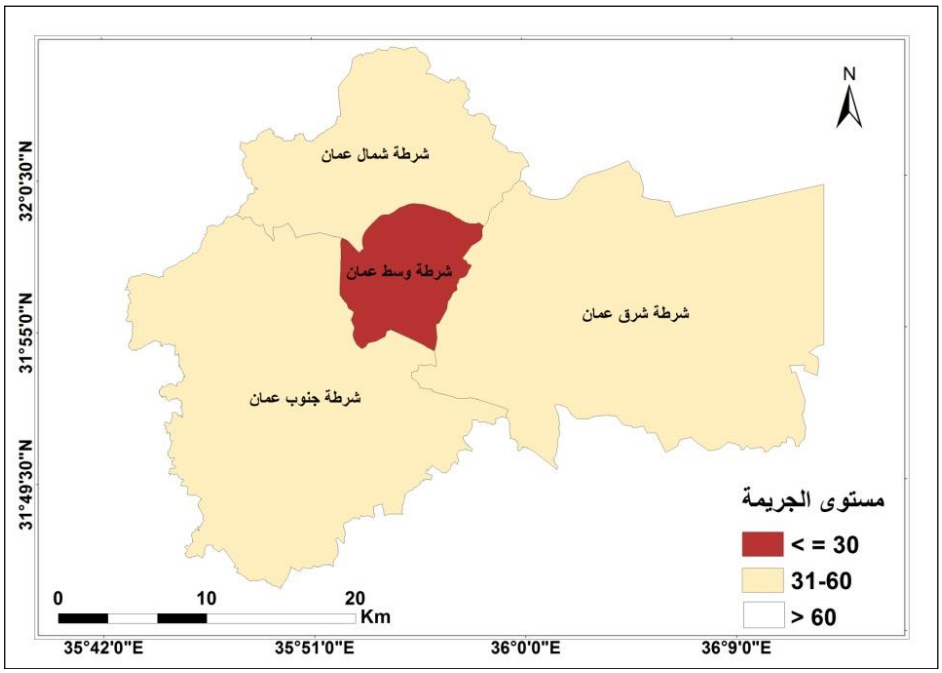

شكل (8): توزيع مديريات الشرطة في محافظة عمان حسب مستويات الجريمة.

المصدر: عمل الباحث.

نتائج الدراسة ومناقشتها

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي

أن أعداد الجرائم بشكل عام في محافظة عمان لعام 2015 تتوزع بشكل متباين على مستوى التقسيمات الأمنية (مديريات الشرطة الأربعة)، حيث وجد أن ما نسبته (38%) من الجرائم التي وقعت في المحافظة في هذا العام وقعت في المناطق الواقعة ضمن اختصاص مديرية شرطة وسط عمان مما يدلل على التركز العالي للجريمة في وسط المحافظة وقلبها التجاري، بينما كانت نسبة الجرائم الواقعة ضمن مناطق اختصاص مديرية شرطة جنوب عمان نحو (22%) من مجموع الجرائم الواقعة في المحافظة، أما مناطق اختصاص مديريات شرطة شمال وشرق عمان فقد بلغت نسبة الجرائم الواقعة فيها لعام 2015 نحو (20%) من مجموع الجرائم المرتكبة في المحافظة ولكل مديرية على حدا، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات الجغرافية ومنها دراسة Shaw & Mckay عام 1942 على جنح الأحداث في مدينة شيكاغو والتي أكدت على أن الجرائم تزداد في مناطق وسط المدينة وتبدأ بالانخفاض كلما ابتعدنا عن وسط المدينة نحو الأطراف، ويعزى هذا التركز العالي لمعدلات الجريمة في مناطق وسط

المحافظة بنسبة كبيرة إلى التركز السكاني والكثافة السكانية العالية في وسط المحافظة وكذلك إلى تركز الأنشطة الاقتصادية والتجارية والعمالة المحلية والوافدة فيها.

أن هنالك تباين في التوزيع النوعي للجرائم على مستوى التقسيمات الأمنية للمحافظة للعام 2015، انعكس هذا التباين على تصنيف مديريات الشرطة حسب مستويات تركز الجريمة فيها، حيث صُنفت مديرية شرطة وسط عمان ضمن مستوى الجريمة المرتفع، بينما جاءت باقي المديريات ضمن مستوى الجريمة المتوسط، وقد ارتبط التباين النوعي للجريمة بخصائص المنطقة وخصائص السكان القانطين فيها، فعلى سبيل المثال نجد أن نسبة الجرائم الجنحوية ترتفع في مديرية شرطة شمال عمان عن باقي المديريات وذلك لأن هذه المنطقة تتميز بالتنمية والتحديث كذلك تتميز بارتفاع المستوى الاقتصادي والتعليمي لسكانها مما يجعل منها بيئة ملائمة لارتكاب الجرائم قليلة الخطورة وخصوصا جرائم الاموال، في حين نجد أن نسبة الجرائم التي تُشكل خطر على السلامة العامة ومنها جريمة اطلاق العيارات النارية ترتفع في مناطق شرطة شرق عمان وذلك بسبب طبيعة المنطقة وخصائص السكان فيها، وقد كان التوزيع النسبي للجرائم على مستوى مديريات الشرطة في المحافظة لعام 2015 كما يلي:

جدول(15) : التباين النسبي للجريمة في محافظة العاصمة (عمان) حسب مديريات الشرطة

المديرية / نوع الجريمة	شرطة وسط عمان	شرطة جنوب عمان	شرطة شمال عمان	شرطة شرق عمان	المجموع
الجرائم الجنائية	%29	%31	%23	%34	-
الجرائم الجنحوية	%71	%69	%77	%66	-
الجرائم الواقعة على الإنسان	%46	%18	%0,09	%27	%100
الجرائم المخلة بالثقة العامة	%56	%11	%19	%14	%100
الجرائم الواقعة على الأموال	%35	%23	%22	%20	%100
الجرائم الواقعة على الإدارة العامة	%49	%21	%17	%13	%100
جرائم الخطر على السلامة العامة	%39	%24	%10	%27	%100
جرائم الأخلاق والآداب العامة	%37	%21	%21	%21	%100
الجرائم الأخرى	%34	%23	%21	%22	%100

المصدر: عمل الباحث عن بيانات إدارة المعلومات الجنائية 2015

أظهرت نتائج التحليل المكاني للجريمة في المحافظة أن أهم العوامل المؤثرة في التباين المكاني للجريمة في محافظة العاصمة على مستوى التقسيمات الأمنية (مديريات الشرطة) هي: الكثافة السكانية، عدد السكان، مساحة المنطقة، البعد عن مركز ووسط المدينة، وقد بينت نتائج تطبيق المؤشرات أهمية العوامل السابقة في خلق التباين المكاني للجريمة بين مديريات الشرطة في المحافظة، وتعد هذه العوامل من العوامل والمتغيرات الجغرافية- الاجتماعية التي تترك تأثير كبير على البئية والافراد مما يساهم بشكل كبير في خلق التباين في معدلات الجريمة بين المناطق المختلفة على غرار ما تم اثباته في هذه الدراسة.

وقد توافقت الدراسة في هذه النتيجة مع دراسة كل من، (الزيادي، 2015)، (Jana, *et al.* 2014)، (طوقان، 2012)، (شـفقة، 2012)، (النجار، 2012)، الشـبول (2011)، (بدوي، 2003)، (بن محيا، 2003).

أظهرت نتائج التحليل المكاني وبيانات واقع التباين المكاني في محافظة العاصـمة وجود مجموعة من المتغيرات التي تلعب دور مباشـر أو غير مباشـر في التباين المكاني لمعدلات الجريمة في المحافظة سـواء كان ذلك على مسـتوى المديريات أو على مسـتوى المناطق وهي: معدلات الفقر والبطالة، أعداد المباني والمسـاكن، متوسـط حجم الأسـرة، متوسـط دخل وإنفاق الأسرة، معدل الإعالة الديمغرافي، النوع الاجتماعي، استخدامات الأرض الحضرية، المتغيرات البيئية للمدينة، التباين في درجات الحرارة، أعداد المنشآت الاقتصادية والتجارية، تركز الخدمات والمنشآت الحكومية.

فقد بلغت نسـبة الفقر في مناطق شـرطة وسـط وجنوب عمان نحو (14%) بينما لم تتجاوز نسبة الفقر في مناطق شرطة شمال عمان نحو (0,02%).

في حين وجد أن أن هنـالك تبـاين واضـح في معدلات الإعـالـة الديمغرافيـة بين منـاطق المحافظة ارتبط بالتباين في مسـتوى الجريمة، حيث بلغ معدل الإعالة في مناطق شـرطة جنوب وشرق ووسط عمان معدلات مرتفعة وصلت إلى نحو (65) معال لكل شخص، بينما لم تتجاوز نسـبة الإعالة في مناطق شـمال عمان نحو (45) معال لكل شـخص (دائرة الإحصـاءات العامة،2015) (الملحق1)

التوصيات

من خلال ما توصلت إلية الدراسة من نتائج فإنها توصي بما يلي:

1. توصـي الدراسـة بضـرورة اجراء المزيد من الدراسـات الرسـمية والعلمية التي تركز على إظهار واقع التباين المكاني في محافظة العاصمة، حتى يتسنى بيان دور هذا التباين في خلق المشاكل الإجتماعية ومنها مشكلة الجريمة.

2. توصي الدراسة باتخاذ حزمة من الإجراءات الرسمية التي تهدف إلى الحد من معدلات الجريمة المرتفعة خصوصا في مناطق وسط العاصمة مما يساهم في التخفيض من التباين المكاني لمعدلات الجريمة بين مديريات الشرطة، والعمل على علاج ومكافحة أسباب التباين المكاني مما يساهم في الحد من انتشار الجريمة في المحافظة.

3. توصي الدراسة بالتركيز على الأبعاد المكانية والمتغيرات الجغرافية عند وضع الحلول والمقترحات الهادفة إلى الحد من الجريمة ومكافحة أسبابها، لما لهذه الأبعاد من دور كبير في خلق ورفع مستوى التباين المكاني في المحافظة.

4. توصي الدراسة باستخدام قاعدة البيانات الجغرافية وخرائط التباين المكاني التي تم إعدادها عند دراسة واقع الجريمة في المحافظة ومحاولة وضع الحلول لها.

References (Arabic & English)

- Al- Ammear, M. (2000). The Spatial and the temporal variation, *Al-Affak Journal*, Zarqa Private University, (4): 146-154.
- Al- Dweikat, K. & Al- Faisal, K. (2010). Analysis of the pattern of distribution of theft crimes in the city of Hail, Saudi Arabia using GIS, *Arab Universities Journal for arts*, 17 (3): 591-627.
- Al-Faisal, K. (2008). *The spatial variation of the crime of theft in the city of Hail: Geography study*, M.A. Thesis, Mutah University, Karak, Jordan.
- Al-Harbi, S. (2012). *Crime in the Qassim Region "Geographical Study"*, M.A. Thesis, Imam Muhammad Bin Saud Islamic University, Al- Riyadh, Saudi Arabia.
- Al- Khawaldeh, M. (2005). *Regional Analysis of the Crime Phenomenon in Jordan: Case Study*, Balqa Governorate, M.A. Thesis, Balqa University, Salt, Jordan.
- Al-Muhairat, B. (1999). *Spatial Patterns of the Crime Phenomenon in Jordan in the Period 1985-1996: Applied Study in Social Geography*, PhD Thesis, Nile University, Sudan.

- Al-Saleh, N. & Al-Siriani, M. (2000). *Quantitative and Statistical Geography: Foundations and Applications in the Modern Computer Methods*, I 1, Makkah: Obeikan Library.
- Al- Zayadi, H. (2011). The spatial variation of crime in the city of the Nasiriyah 2011: A study in social geography, *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies (Kuwait)*, 41 (158): 93-144.
- Badawi, A. (2003). *The spatial distribution of the crime in the city of al- Riyadh and its relation to the environmental characteristics of the place / analytical study in the geography of the crime*, Unpublished M.A. Thesis, Naif University for Security Sciences, Saudi Arabia.
- Ben Mahia, N. (2003). *The Relationship between Population Growth, Population Density and the Crime: Applied Study on Police Stations in al- Riyadh City*, Unpublished M.A. Thesis, Naif Arab Academy for Security Sciences, Saudi Arabia.
- David Herbert. (2001). *Geography of Urban Crime*, (i 1), Translated by Leila Zazoua, Beirut: Dar Al Arabiya.
- Department of Statistics, General Population and Housing Census (2015). Amman, Jordan.
- Engjellushe, Z. & Myzafer, E. (2013). The geography of crime in Albania 2000-2012**,** *a multidisciplinary journal of global macro trends*, Available on: www.academia.edu/.../The_geography_of_crime_in_Al..
- Greater Amman Municipality (2015). GIS Department, Shape File for the Map of the Capital Governorate Areas According to the Security Divisions, Amman, Jordan.
- Haifeng Zhang & Michael P. Peterson. (2007). A SPATIAL ANALYSIS OF NEIGHBOURHOOD CRIME IN OMAHA, NEBRASKA USING ALTERNATIVE MEASURES OF CRIME RATES, *Internet Journal of Criminology*, Available on:

www.internetjournalofcriminology.com/Zhang%20Pete

- Harries, K D. (1984). Teaching about the Geography of Crime and Justice, *Journal of Geography*, 83(4): 165- 178.
- Herbert. D. (1982). *The Geography of Urban crime*, long man Inc. London and New york.
- Hooghe, M. Vanhoutte, B. Hardns, W. & Bircan, T. (2011). Unemployment, Inequality, and Crime. Spatial Distribution Patterns of Criminal Acts in Belgium, 2001-2006, *British Journal of Criminology*. 51:1-20.
- Mostafa Ahmadi. (2003). *Crime Mapping and Spatial Analysis*, Available on: https://www.itc.nl/library/papers_2003/.../ahmadi.pdf.
- Public Security Directorate, Criminal Statistical Report 2015, Amman, Jordan.
- Public Security Directorate, Criminal Management Police Departmen "Unpublished Data", (2015), Amman, Jordan.
- Saffet, E, Mustafa, Y. & Mehmet. A. (2013). Exploratory spatial analysis of *crimes against property in Turkey*, Crime Law Soc Change, 59:63–78.
- Shefaqah, A. & Abu Amra, S. (2012). Gaza Governorates A Study in the Geography of the Crime: Murder Crimes, *Journal of Palestine University for Research and Studies*, Third Issue: 585-603.
- Smith. J. (1984). Crime and the Structure of social Relation in Trans. *Institute of British Geographers* Vol. 9 (4). 427-442.
- Syerrina Zakaria1 & Nuzlinda Abdul Rahman. (2015). The Mapping of Spatial Patterns of Violent Crime in Peninsular Malaysia: Normal Mixture Model Approach, *Pertanika J. Sci. & Technol*. 23 (2): 207 – 222.

– Toukan, A. (2012). *Spatial Distribution of the Crime in the City of Nablus and its Camps: A Study in the Social Geography*, M.A. Thesis, An-Najah University, Nablus, Palestine.

ملحق (1)

متوسط حجم الأسرة ومعدل الإعالة والفئات العمرية ونسبة الفقر ومتوسط الانفاق والدخل وعدد المباني والمساكن في محافظة العاصمة لعام 2015

اللواء	القضاء	متوسط حجم الأسرة	معدل الإعالة الديمغرافي	نسبة الفقر قضاء/	متوسط إنفاق الأسرة	متوسط دخل الأسرة	عدد المباني	عدد المساكن
قصبة عمان	عمان	4.6	53.6	13.4	10631.4	9056.2	49150	214,936
ماركا	ماركا	4.7	60.0	12.5	10559.0	9014.1	47244	240,531
القويسمة	القويسمة	5.0	64.4	14.7	10072.4	8318.4	37560	138,844
الجامعة	الجامعة	4.3	45.3	1.7	17627.4	15526.2	39147	249,327
وادي السير	وادي السير	4.3	48.2	6.6	14793.0	16446.0	25397	118,541
سحاب	سحاب	5.3	57.8	20.2	11304.9	8080.8	11809	33,449
الجيزة	الجيزة	5.8	50.7	22.2	12802.5	10952.4	12346	22,317
الجيزة	أم الرصاص	5.4	66.2	14.3	8777.6	6743.3	2021	2,856
الموقر	الموقر	5.5	66.5	15.6	9059.1	8378.8	5773	9,540
الموقر	رجم الشامي	5.2	69.1	11.2	8347.6	7123.0	3716	9,178
ناعور	ناعور	4.7	58.8	14.7	9659.8	8867.5	7654	21,247
ناعور	أم البساتين	5.0	56.0	19.8	9568.3	9261.0	2340	4,630
ناعور	حسبان	4.9	63.1	10.1	m	8597.5	3747	7,163
محافظة العاصمة		4.6	55.0	11.4	13.4	11553,2	247904	1072559

المصدر: الإحصاءات العامة،2015.